دور عبد الكريم الازري في مجلس الاعمار العراقي ومواقفه تجاه بعض القضايا الاقتصادية

أ.د. فهد امسلم زغير الفجر
الباحثة . ازهار محمد جادم
الجامعة المستنصرية / كلية التربية
azharmhmd945@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

بدأت الاوساط الاكاديمية منذ مدة غير قصيرة من الزمن تعنى بدراسة تأريخ الشخصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، عناية خاصة اذ كتبت سلسلة من رسائل الماجستير والاطروحات الاكاديمية عن شخصيات معروفة. عد تأريخ الشخصيات البارزة جزءاً مهماً من تأريخ أي شعب كان، لانهم ينتمون الى النخبة التي تؤدي دائماً دوراً متميزاً و هاما في تطوير المجتمع في شتى الميادين. اسهم البحث اسهاماً متواضعاً في مجال دراسة تأريخ العراق المعاصر. أما موضوعها فهو الشخصية العراقية البارزة (عبد الكريم الازري) حياته ودوره الاقتصادي .

وعلى الرغم من التوسع النسبي في حجم الدراسات التي عالجت الجوانب الاقتصادية في العراق الحديث والمعاصر خلال الرحلة التي مضت، لكن ذلك الاهتمام لم يكن كافياً أو شافياً لاسيما فيما يخص الجوانب الاقتصادية . وما يزيد الأمر أهمية عدم قيام دراسة تحليلية لمدى علاقة البنية الاجتماعية والاقتصادية الحديثة في عملية تكوين الأفكار والايديولوجيات السائدة للفئات العراقية المختلفة . يستثنى من ذلك ، قدر تعلق الأمر بالموضوع ، التحليلات القيمة التي تضمنتها عرضاً بعض النتاجات الرصينة .

الكلمات المفتاحية : من الجدير بالذكر، وتجدر الإشارة، ومهما يكن من امر، كما وصف)

The role of Abd al-Karim al-Azri in the Iraqi Reconstruction Council and his stances towards some economic issues

Prof. Dr. Fahad Emsalim Zeghaer Al-Fajr
Azhar Muhammad Jadam
Mustansiriya University
Faculty of Education

Abstracts:

The academic circles began not long ago to study the history of personalities Political, social and economic with special care, as she wrote a series of master's theses And academic theses about well-known personalities The historiography of prominent figures is an important part of The history of any people, because they belong to the elite that always plays a distinct and important role in the development of Society in various fields. The research contributed modestly in the field of studying the history of Iraq Contemporary. Its subject is the prominent Iraqi personality (Abdul Karim Al-Azri) his life and economic role.

Keywords:(It is worth mentioning - and it is worth noting - whatever it is - as described).

المقدمة :

تعد دراسة الشخصيات الفكرية والسياسية من الدراسات التي تعطي للفرد دوره في صناعة التاريخ، وقد شهد تاريخ العراق المعاصر عدداً كبيراً من هذه الشخصيات البارزة التي كان لها دورها في احداثه ، ومن هذه الشخصيات تبرز شخصية عبد الكريم الازري موضوع الدراسة ، وهو من الشخصيات المهمة في تاريخ العراق المعاصر، فقد كان له دوره السياسي المميز وطروحاته التي انارت الطريق امام الشباب الجديد المتطلع الى دولة واحدة قوية من خلال تشخيصه للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية معتمداً الجرأة في الحق والصدع فيه دون وجل او محاباة لهذا او ذاك من الشخصيات القيادية في العهد الملكي الامر الذي جعل المصلحة العامة ترتقي على جميع المصالح الشخصية الذاتية . وأن تعدد المناصب الأدارية اكسبته خبرة متميزة في ادارة شؤون البلاد مما جعله أن يكون اول الخبراء الأداريين في مناقشة

اللوائح القانونية المتعلقة بأمور وزارته وغيرها من الوزارات والتي اثمرت واعطت مساراً حقيقياً ومنهجاً واضحاً لا يقبل التعتيم في دفع امور البلاد لخدمة المجتمع العراقي بعربه واكراده واقلياته الأخرى وقد انعكس ذلك التأثير في الشخصيات البارزة في العهد الملكي التي ركزت في اختياره لعدة مناصب مهمة في البلد .

ان التصدي لدراسة شخصية بمستوى ، عبد الكريم الازري ، ليس بالأمر اليسير ، لا سيما عندما يصطدم التصور المسبق بالواقع . ولهذا فقد تطلب الامر دراسة الأسباب التي حرّكت الاحداث وصاغتها وبلورة نتائجها، بتأملٍ مجرد يهدف الى استيعابها ومحاولة تفسيرها للوصول الى الحقيقة، والذخيرة في ذلك المصادر المتوفرة الرسمية وغير الرسمية على اختلاف نزاعاتها ، مع مراعاة الأمانة العلمية المقترنة بالموضوعية .

تميَّز تاريخ العراق المعاصر بظهور شخصيات فكرية وسياسية أدَّت دوراً متميزاً وهاماً في صياغة أحداثة، والاسهام الواضح في بنائه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد حضيت تلك الشخصيات بتركيز في الدراسات الأكاديمية وعنايتها البالغة، في الجامعات العراقية والعربية والأجنبية، لأنّ دراستها أَلقت الضوء على الكثير من شؤون العراق العامة، ولم تتقاطع تلك الدراسات مع دراسة أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل أَدَّت إلى سبر غور هذهِ الاحداث.

دوره في مجلس الاعمار :

ومهما يكن من امر قامَت الحكوُمة العراقية في عامِ ١٩٥٠، بأجراءِ دراسة مستفيضة من أجل النهوض باقتصادِ البلد وتطويره، وذلك على أثرِ ازدياد الميزانية المالية للدولةِ العراقية المتحققة من جراءِ زيادة العائدات النفطية، وعلى اثرِ تلك الدراسة تكونت هيـــأة عرفـــت باسم (مجلس الإعمار) (العبيدي، ٢٠٢٠).

خُصصت لتلكِ الهيئة ميزانية من عوائدِ الدولة النفطية وبنسبة ١٠٠% (الدوري، ٢٠٠٤) لكن هذه النسبة لم تستمر على أثر عقد اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٢ (داود، ٢٠١٤) التي وقعت ما بين العراق وشركات النفط الأجنبية أدى ذلك إلى تخفيض تخصيصات المجلس من عوائدِ النفط إلى(٧٠%) فقط عام ١٩٥٧ (م.م.ن الدورة الثانية عشره، ١٩٥٢)، وتوجهت النسبة الباقية لِحساب الميزانية الاعتيادية للدولة. (م.م.ن الدورة الثانية عشره، ١٩٥٢).

ومن الجدير بالذكر أعطَى مجلس الأعمار من خلالِ تخطيطهُ للصناعة نسبةً كبيرة من تلك التخصيصات، وذلك لِخلق قطاع الدولة الصناعي العام، كما خصَص مجلس الأعمار مجالاً للاستثمار الزراعي وتعبيد الطرق، فضلا عن انشاءِ المَباني العامة، ومشاريع الارواء ،كان أكثر بكثير ما خصصه لأغراضِ الصناعة، اذ رأى مجلس الاعمار أن توفير مثل تلك الخدمات

الاستثمارية ضروري لتلك المرحلة، لأجل تحقيق ما يعرف "برأس المال الاجتماعي" (م.م.ن الدورة الثانية عشره، ١٩٥٢).

كان انشاء مجلس الاعمار على أساس أنه وحده إدارية قائمة بحد ذاتها لها استقلاليتها وكيانها الذاتي العام، منفصلة تماماً عن السلطة التنفيذية، ذلك ما يجعلها تتخذ قراراتها من داخل المجلس فقط بدون تأثير اراء أخرى من خارج المجل ، الا أنه كان مرتبطاً بالحكومة فضلا عن ذلك قامت بتنسيق أعماله معها عن طريق وجود عضوين من أعضاء الحكومة في المجلس هما (رئيس الوزراء ووزير المالية) (السامرائي، ١٩٧٣).

وتجدر الإشارة الى انه عُدَ عبد الكريم الازري من ابرز المؤسسين لمجلس الاعمار العراقي، و أعدت وزارة توفيق السويدي(الخامس من شباط ١٩٥٠ – الخامس عشر من ايلول ١٩٥٠) اللائحة قانون مجلس الاعمار وصادق عليها مجلس الوزراء واحالها الى مجلس الأمة الذي قابلها بالترحاب وصادق عليها بدون مناقشة تذكر وبسرعة فائقة بالنظر لإجماع الرأي على صحة المبدأ الذي قام عليه المجلس واصبحت قانوناً في الخامس والعشرين من نيسان لعام١٩٥٠ تحت رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ المالية (د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ١٩٥٠).

ونص القانون مايلي:

المادة الاولى / تشكيل المجلس:

١–يشكل مجلس يسمى مجلس الاعمار يتكون من رئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين من غير الموظفين، احدهم نائبا للرئيس يتفرغون له ويكون ثلاثة منهم من الاختصاصيين في أ/الشؤون المالية والاقتصادية ب/ شؤون الري ، ت/ اختصاص اخر يقرره مجلس الوزراء ولهم جميعا حق التصويت .

٢–ان يكون احد الاخصائيين الثلاثة سكرتيرا عاما للمجلس .

٣–يعين الاعضاء الاجرائيين بقرار من مجلس الوزراء وتكون عضويتهم خمس سنوات قابلة للتمديد بقرار من مجلس الوزراء .

٤–ينحى العضو الاجرائي عن عضويته بقرار من مجلس الوزراء وفق الاسباب التالية :

أ–اذا ارتكب جناية او جنحة مخلة بالشرف (عبهول) (الدليمي، ٢٠١٢).

ب_اذا اصبح غير قادر على القيام بواجباته بسبب مرضه او تغيبه لمدة تزيد على ثلاثة اشهر بدون اجازة من المجلس .

٥–على العضو الاجرائي ان يستقيل ويعتبر منفصلا اذا اصبح وزيرا او موظفا او عينا او انتخب نائبا او اذا كانت مصالحه الخاصة تتقيده بشكل مباشرة من منهاج المجلس ومشارعه

٦–على مجلس الوزراء ان يملأ كل شاغر يحصل في عضوية المجلس بدون تأخير غير معقول

٧-لا ينعقد المجلس الا بحضور خمسة اعضاء على ان يكون أحدهم الرئيس او وزير المالية وتتخذ القرارات بأكثرية الاصوات وعند التساوي يكون صوت الرئيس او نائبه مرجحا.
٨_ يقرر مجلس الوزراء الأجور التي يتقاضاها الأعضاء الأجرائيين (الدليمي، ٢٠١٢).

تعيين أعضاء مجلس الاعمار:

كما وصف انه جَرت مُشاورات واتصالات عدة في أعقابِ تشريع قانون مجلس الأعمار بين أوساط الطبقة الحاكمة في العراق انذاك حول تعيين أعضاء مجلس الأعمار، وقد اختلفت وجهات النظر حول هذا الموضوع فبعضها كانت تفضل تعيين أعضاء يحملون مؤهلات عالية، والبعض الاخر كان يؤكد على ضرورة توفر الوزن السياسي المرموق في المراد تعيينهم اعضاء في المجلس، تحول هذا الاختلاف في نهاية الامر الى أحد الأسباب الأساسية لسقوط الوزارة السويدية الثالثة في الخامس عشر من ايلول ١٩٥٠ فجاءت بعدها وزارة نوري السعيد الحادية عشر (عبهول، ٢٠١٢)، التي قامـت بتعيين أعضاء أول مجلس أعمار عراقي وذلك في جلستها المنعقدة في التاسع من تشـرين الاول ١٩٥٠ تكّون أعـضاء المـجلس من(ارشد العمري نائبا الرئيس، علي ممـتاز الدفتري، جلال بابان وعبد الامير الازري (عبهول، ٢٠١٢))،ولحين الاطاحة بالنظام الملكي في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ أجرى أكثر من مره تغيير اعـضاء المجلـس الأجرائـيين، ففي الثلاثين من ايلول عام ١٩٥٣ حل (طه الهاشمي محل ارشد العمري نائبا لرئيس المجلس)، كما تناوب سته أعضاء عراقـيين اخرين في عضويه المجلس هم كل من (نوري القاضي، عبد الجبار الشلبي ،عبد المجـيد علاوي، الدكتور عبد الرحمن الجليلي، صادق كمونه، وعبد الغني الدلي)، أما عضوا المجلس غير الأجرائيين فانهما كان يتغيران مع كل تشكيله وزاريه جديده اي بواقع ثلاثة عشره وزاره تألفت في غضون المدة المتبقية من العهد الملكي (عبهول، ٢٠١٢) .

عدَ التخطيط الاقتصادي هو الوسيلة العلمية المنظمة التي عن طريقها يتم حصر الموارد المتاحة (المادية والبشرية) في البلاد، أي هو الذي يحدد كيفية الافادة من تلك الموارد بالشكل الأمثل وبأقصر وقت بما يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يكون التخطيط وبلا شك العامل الأكثر تأثيراً في عملية النهوض الصناعي، سواء كان في تحقيق معدلات محددة للنمو، أو في تحديد مواقع المشاريع الصناعية المتنوعة والمساعدة على توفير متطلباتها من الركائز الأساسية (الدوري، ٢٠٠٤) .

وتجدر الإشارة الى انه كان من ابرز منهاج الوزارة السويدية الثالثة(الخامس من شباط ١٩٥٠-الخامس عشر من ايلول ١٩٥٠) (الدليمي، ٢٠١٢) (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة

عشرة، ١٩٤٩) سيما في مجال الشؤون المالية والاقتصادية، والتي أصبح عبد الكريم الازري وزيراً للمالية فيها،هي: تقوية الثقة المالية للبلاد ،والتأمين المتوازن بين إيراداتها ونفقاتها، فضلا عن ذلك السعي لجعل امتيازات النفط أكثر فائدة للبلاد ، والعمل على استغلالها بشكل افضل من قبل من خلال العمل على تأسيس مصفى للنفط ، ضف الى ذلك الاهتمام بتأسيس مجلس للإعمار لتكون مهمته للتعمير والإنشاء ويكون تمويله من إيرادات النفط، العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحماية منتوجاتها من منافسة المنتوجات الأجنبية، العمل على إيجاد توازن تجاري وذلك تقليص الاستيراد والتشجيع على التصدير، التوسع الزراعي من خلال التشجيع على توسع الملكية الصغيرة، والاهتمام بنوعية المحاصيل الزراعية الرئيسة كالتمور ، الحبوب، والتبغ، فضلاً عن الحث على إيجاد أسواق خارجية لتصدير الفائض منها (السويدي).

ويبدو لي، ان مجلـــــس الاعمار الـعراقي الذي ساهم في تأسيسه عبد الكريم الازري هو أفضل انجازات العهد الملكي على المستوى الاقتصادي العمراني للعراق، ويمكن ان نعده نهضه اقتصادية حقيقية ترجمت عن طريق المشاريع التي خطط لها وانجزها، سيما بين عامي ١٩٥٤و١٩٥٧ فضلا عن كونه التجربة الأولى في المنطقة التي أوجدت أطاراً مؤسساتي حكومي في انشاء المشاريع العمرانية والتنموية ضمن اطار الدولة الاستثماري٠

دور عبد الكريم الازري في الاوضاع المالية والاقتصادية للبلاد :

عندما قدمت حكومة توفيق السويدي الثالثة لائحة قانون الميزانية العامة لعام ١٩٥٠ الى مجلس النواب، وقدم انذاك وزير المالية عبد الكريم الازري تقريراً مفصلا عن الميزانية تضمن نفقات بـ٣٣,٥٨٥,٢١٩ دينار (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٠). و كان مجلس الوزراء قد وافق في أوائل كانون الثاني ١٩٥٠ على غلق عدد من المفوضيات العراقية في برلين (Berlin) وسويسرا(Switzerland)وذلك لتلافي التكاليف الباهظة لتلك المفوضيات (م. م. ن،الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥١)، إذ كان لابد لتلك السياسة الاقتصادية من ان تقابل برد فعل من قبل المستفيدين من الوضع الاقتصادي المتدني، على أثرها قدم وزير المالية عبد الكريم الازري اقتراحاً الى مجلس الوزراء للموافقة على اقرار قانون لتأجيل الرهونات لسنة ١٩٥٠-١٩٥١، ورفعه الى مجلس الأمة من أجل اقراره فكان لذلك أثراً كبيراً على حالة السوق (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٠)، وتمت المصادقة عليه في الخامس من نيسان عام ١٩٥١ ، فبلغت تلك الرهونات للأموال غير المنقولة بحدود(٤-٦) مليون دينار، كما انه كان لابد من وضع خطة جديدة للنهوض بحالة البلاد العمرانية والعمل على تحسين الحالة الاقتصادية وذلك ما أقدمت عليه وزارة توفيق السويدي الثالثة (اللطيف) .

ومهما يكن من امر لم تستطع وزارة توفيق السويدي تنفيذ ما أقدمت عليه،إذ لم تستمر تلك الوزارة طويلاً كحال أغلب وزرات العهد الملكي فسرعان ما استقالت، و كُلــف نوري السعيد

بتأليف وزارته الجديدة (الخامس عشر من ايلول ١٩٥٠_العاشر من تموز ١٩٥٢)، الا انه قدّم شروطاً معينة ليقوم بتأليف الوزارة الجديدة، لم تتضمن تلك الشروط حل المجلس النيابي ، بل ركز فيها على السياستين الخارجية والداخلية ، أما شروط السياسة الخارجية فكان أهمها: العمل على إنهاء المعاهدة العراقية_البريطانية ، تعزيز وتقوية علاقات الصداقة والأخوة مع الدول العربية، فضلا عن ذلك العمل على ربط العلاقات مع الدول المجاورة وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني (الحسني) (الازري، ١٩٨٢).

في حين ان الشروط التي خصت السياسة الداخلية كانت: العمل على تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة لغرض إعادة هيبة الحكم واحترام القانون تقوية الروح الوطنية بين كافة المواطنين والتخلص من ذوي المبادئ الهدامة والموالين للأستعمار،تطبيق الجوانب الاجتماعية للعدالة في قوانين الضرائب والرسوم والأرض، النهوض بالاقتصاد الوطني والاستثمار من الأيدي العاملة والافادة من المواد الأولية (الحسني).

طالب عدد من النواب في طليعتهم عبد الكريم الازري ان تكون الميزانية شمولية تستهدف مصلحة الجميع ، سيما الموظفين أصحاب الدخل المحدود او المنخفض وقدم عبد الكريم الازري اقتراحاً لوزارة المالية وطالب فيه الاخذ بأسس مالية سليمة في وضع الميزانية بعيداً عن الدوافع الخاصة والدوافع السياسية فضلا عن رفع القيود التي وضعتها وزارة المالية على ترفيع وترقية الموظفين كما طالب بتوزيع الأراضي الأميرية على المواطنين توزيعاً عادلاً والحث على اقامة نظام الجمعيات التعاونية لتقوية كيان القرية الاقتصادي وتخليصه من تحكم المرابين. فضلا عن ذلك طالب بأن تكون ضريبة الدخل عادلة ، ويعفى منها المتقاعدين والموظفين ، كما طالب عبد الكريم الازري برفد مؤسسات الدولة بموظفين من الشهادات الجامعية أو شهادات اعدادية الى موظفين من أجل الافادة من خبراتهم التعلمية (م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، ١٩٥٤)، اضف الى ذلك المطالبة بالاهتمام بالمشاريع العمرانية والخدمية كأنشاء المبازل وتنظيم الري وإنشاء الغابات وتأسيس معمل للأسمدة الكيمياوية في العراق والأستغناء عن الأسمدة الأجنبية (م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، ١٩٥٥).

في ذلك السياق وجه عبد الكريم الازري نقداً موضوعياً للحكومة، وذلك لتقديمها المنهاج والميزانية في آن واحد، إذ أن تنفيذ المنهاج يلتزم بتشريع قوانين وهذه التشريعات يجب ان تقدم قبل الميزانية، اوضح عبد الكريم الازري انه في حالةِ تقديم المنهاج والميزانية معاً تصبح الحكومة في موقف حرج ،إذ يجبرها هكذا نهج على وضع مخصصات إضافية اما بإصدار مراسيم او بلوائح قانونية (م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، ١٩٥٥).

وتجدر الإشارة الى انه ذهب نواب المعارضة ومنهم نائب لواء بغدادصادق البصام ، الى نفس ذلك التوجه، فقد انتقدوا الحكومة وبشدة على اغفالها مثل هكذا أمور وتقديمها للوائح المالية

و أضافة مبالغ للميزانيات العامة ،كماطالبوا بأن تكون الاعتمادات في الميزانيات مطابقة للحقيقة (الدليمي، ٢٠١٢).

قدرت نفقات الميزانية العراقية لعام ١٩٥٣ المالية بـ(٤٧,٩٣٢,٤٥٥) دينار وايراداتها بـ(٤٢,٨٥٠,٠٦٧) دينار، أي بزيادة الأنفاق على الايراد بـ(٥,٠٨٢,٣٨٨) دينار (م.م.ن الدورة الثانية عشره، ١٩٥٢) وقد بيّن وزير المالية علي ممتاز الدفتري في خطابه عند عرضه للميزانية على مجلس النواب " بانه تضافرت لصالحنا اربعة عوامل أولها، هبوط الاسعار العالمية و توفير سلع الاستهلاك، وثانيها تراكم ثروة طائلة في خزينة الدولة من السنوات السابقة وثالثهما ، الزيادات الكبرى في ايرادات النفط و رابعها الارتفاع المنتظر في ايرادات الكمارك نتيجة لاتساع تجارة الاستيراد و بذلك تفتحت الابواب للقيام بحركة اصلاحية شاملة و تخفيف الضرائب عن كاهل الشعب" (د.ك.و.و ،الوحدة الوثائقية، ١٩٥٣)، ثم اكد ان مثل ذلك العجز من اليسير معالجته بما يتوافر في خزينة الدولة من أموال وكـان من الممكن تـفاديه و جعله وفراً كبـــيراً (م.م.ن الدورة الثانية عشره، ١٩٥٢)، وفي السياق ذاته اشاد عبد الكريم الازري بـ:" موافقة مجلس الوزراء على إصدار مرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٥٣ والذي يتعلق بفتح دورات تجارية وحسابية وتعليمية لخريجي كلية الحقوق والدراسة الاعدادية ورصد مبلغ (٣٠,٠٠٠) ثلاثون الف دينار تدفع كمخصصات شهرية للطلبة المشتركين في تلك الدورات التي ارتبطت بوزارة المالية ولرفع المستوى المعيشي لهؤلاء والتخفيف من ظروفهم المعيشية الصعبة أما مرسوم رقم (١٢) لسنة ١٩٥٣ لإضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٥٣ المالية تم رصد مبلغ لهذا المرسوم (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار لمشاريع البلديات باستثناء أمانة العاصمة ومبلغ (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة الف دينار تصرف على مشاريع الإدارة المحلية في الألوية " (الازري، ١٩٨٢)، وعد ذلك الاجراء خطوة صحية تجاه عملية البناء للدولة (د.ك.و.و ،الوحدة الوثائقية، ١٩٥٣) .

موقفه من الصناعة:

أقدمت الحكومة العراقية في عام ١٩٥٠ على عقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية والبنك الدولي للحصول علـــى قرضين ماليين لتمويل إنشاء مشروع سد سامراء، وخزان الثرثار لحماية جنوب العراق من الفيضانات، إذ بلغ مقدار مبلغ القرض الأول (٣,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة ملايين جنيه استرليني، والقرض الثاني بلغت قيمته (٠٠ ١٢,٨) اثنا عشر مليون وثمنمائة الف جنيه استرليني بغية النهوض بواقع البلاد بمختلف النواحي (المحمدي، ٢٠١٢).

وتجدر الإشارة الى انه اختلفت الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية عن الميزانيات التي سبقتها و السبب في ذلك يرجع الى الفصل الخاص بإيرادات النفط، إذ تم وضع جزء منه تحت تصرف مجلس الإعمار بدءً من الاول نيسان ١٩٥١ (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٠).

أولى عبد الكريم الازري اهتماما كبيراً بالجانب الصناعي وتأسيس المصانع والسعي من أجل الأعتماد على المنتج الوطني بوصفه رافداً مهماً للقطاع الاقتصادي لأي بلد، ومن أجل ذلك طالب عبد الكريم الازري بالحصول على الدعم المالي من اجل إنشاء معامل لصنع السكائر، ثم طرح النائب مشكلة مهمة جداً الا وهي مشكلة التموين ولخصها بنقطتين رئيستين: الأولى تهيئة المواد والثانية توزيعها على المستهلكين بصورة عادلة، وذلك من أجل معالجة هذه المشكلة، كما تحدث عن البطاقات التموينية التي وزعت على الناس بالقول إنه لم تأت بفائدة لأن المواد التي يجب أن توزع فيها غير موجودة، وذكر إن نظام البطاقات طبق في بغداد وغيرها من المدن الرئيسية ولم تؤخذ العشائر بنظر الأعتبار على الرغم من إنهم الأحوج إلى الحاجات التي يفترض انها موجودة في تلك البطاقات، كما اشار عبد الكريم الأزري الى أن تشجيع الصناعات الوطنية يخلق منافساً للمنتوجات المستوردة وبالتالي يعمل على خفض اسعار بعض المنتوجات الضرورية ومنها الأقمشة الحريرية و القطنية، التي شهدت اسعارها ارتفاعاً واضحاً نتيجة لقلة المواد القطنية في الأسواق (م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة، ١٩٤٦).

دوره في التجارة :

كان الجانب التجاري من ضمن اهتمامات النائب عبد الكريم الازري لذلك وجه سؤالاً إلى وزير الداخلية مصطفى العمري جاء فيه: "هل اعطيتم تعليمات برفع القيود عن نقل الشعير من مخزن لأخر" (نعيمه)؟، فأوضح له الوزير قائلا : " إن نقل الشعير لا يحتاج إلى إجازة وإنما إخبار فقط " (نعيمه) أما النائب كامل الخضيري فقد تحدث عن أمور عده تخص التموين والتجارة وتحدث قائلاً "فيما يخص التموين إن الناس كانوا يأملون بعد انتهاء الحرب سوف تهبط الأسعار، إلا إن هذا الأمر بعيد الوقوع ،إذ إن توفر المواد والبضائع وهبوط أسعارها يتوقف على عودة المصانع في البلاد وتسيير بواخر النقل وبالرغم من استيراد بعض البضائع من الخارج الا إننا مازلنا بحاجة إلى التموين، وان هذه الظروف تدعونا إلى استيراد البضائع الضرورية والإنتاجية لأن الأسعار في السوق لا تزال مرتفعة، وبسبب الحرب فان مشكلة البطالة أخذت بالظهور وسوف تشتد كلما ألغيت الوظائف الناشئة خلال الحرب " (نعيمه).

ومن الجدير بالذكر ان من جهته دعا عبد الكريم الازري إلى إعادة العلاقات التجارية سيما مع الأسواق الاوربية بعد الحرب لتصريف المنتوجات المحلية في حين وجه النائب محمد رضا الشبيبي سؤالاً إلى رئيس الوزراء توفيق السويدي وبدوره حوله إلى وزير التموين عبد الجبار الجلبي (بصري، ١٩٩٤) قائلا :ما هي أسباب بقاء الأسعار والأجور عالية وارتفاعها في العراق والحرب انتهت،وما هي تدابير الحكومة في سبيل تفريج هذه الأزمة، وعلى الحكومة أن تضع حد لانتشار البطالة؟ (م.م.ن، الدورة الانتخابية، ١٩٤٥)، فكان جواب وزير التموين هو:" أنا لا اتفق مع النائب في إن الأسعار لازالت مرتفعة، فقد هبطت وعلى الأخص الحاجات المستوردة هبوطا

ملحوظا ولا اعني إن الأسعار الحالية تعادل الأسعار قبل الحرب، إذ إن انتقال الحياة الاقتصادية من دور الحرب إلى السلم لا يحدث بصورة فجائية، أما بالنسبة للمواد الغذائية فأسعارها أخذت بالهبوط، أما عن مستوى الأجور، فإنها في سنين الحرب كانت منخفضة جدا ولا تتناسب مع ارتفاع الأسعار،أما الآن فان الأسعار أخذت بالانخفاض" (نعيمه).

كما وصف وجه النائب أحمد حافظ (حميد المطبعي، ١٩٩٨) سؤالا إلى وزير المالية عبد الكريم الازري قائلا: "أخذت أسعار اللحوم في الحقبة الأخيرة بالارتفاع فما هي أسباب ذلك، وهل لتهريب الأغنام إلى خارج العراق وتصديره بكميات كبيرة إلى البلاد المجاورة أثرا في هذا الخصوص (م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، ١٩٥٤)، فأجاب عبد الكريم الازري قائلاً:" بأن اللحوم تصدر بثلاث طرق الأولى عن طريق الموصل إلى سوريا والثاني عن طريق الصحراء إلى الأردن والثالث عن طريق البصرة إلى الكويت وحصلت قلة في اللحوم التي تصدر إلى سوريا والتي تصدر إلى الأردن ثابتة، بل حصل ارتفاع في التي تصدر إلى الكويت بثلاثة أضعاف ونصف عما كان عليه سابقا، نتيجة لزيادة نفوس الكويت وزيادة الرخاء، وليس من الصحيح سد باب التصدير مع الكويت والخليج، وارتفاع الأسعار هي موسمية لان هذا موسم ذهاب الأغنام إلى المراعي وكل سنة ترتفع الأسعار في مثل هذا الموسم وتهبط بعد شهر أو شهرين" (نعيمه)، ورد عليه النائب أحمد حافظ: في إن الأسعار لم ترتفع منذ الحرب إلى زمن هذه الوزارة ، جاء ذلك التساؤل بالتزامن مع دعوة عبد الكريم الازري الى استمرار التصدير للخليج ، واستثنى منه تصدير الحنطة (م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، ١٩٥٤)،ويبدو انه ذلك الاستثناء جاء من أجل الحيلولة دون ارتفاع اسعار ذلك المحصول المهم.

ومن الجدير بالذكر دعا ممثل حزب الجبهة الشعبية عبد الرحمن الجليلي (الجوال) إلى ان تأخذ الحكومة دورها بأن توجه اهتمامها باستخراج المعادن التي تشكل ثروة قومية هامة تعمل على رفع الموارد الاقتصادية للبلد وتحسن من وضعه الاقتصادي والمعاشي وتطوره تجاريا وطالب بإلغاء كل الاتفاقيات والامتيازات التي عقدت بين العراق وبريطانيا وعدها دولة استعمارية وبإلغاء أي تعهدات وتخلص البلد من العناصر غير الوطنية، ويتخلص السوق المحلي من منتجات الدول الاستعمارية ويكون حرا في الاستيراد والتصدير (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٣)، وأبدى عبد الجبار الجومرد رغبته وتشجيعه لفكرة وضع لائحة أساس ترمي إلى تشجيع التبادل التجاري بين البلاد العربية، لكنه حذر في الوقت نفسه من تغلغل التجار اليهود إلى العراق (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٣) ونتيجة لضغط النواب اضطرت وزارة نور الدين محمود(الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢–الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣) (الحسني)، إلى إصدار المرسوم المرقم (١١) لسنة ١٩٥٢ بخفض نسبة الرسوم الجـــمركية عن البضائع المســـــتوردة والمـــصدرة، ولكن وزارة جميل المدفعي(التاسع

والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣-الخامس من ايار١٩٥٣)، طالب بإلغاء هذا المرسوم (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٣) لكونه يمس مصالح عدد من النواب والأعيان والوزراء، فرفض مجلس النواب بأكثريته هذا المرسوم. وقد انتقد نواب المعارضة إلغاء المرسوم، فقال ممثل الجبهة الشعبية ونائب لواء البصرة عبد الرزاق محمود (كاظم، ٢٠٢٠): " إن المرسوم أثر تأثيرا كبيرا في الأسواق وارتاح له الشعب، وإن إلغاءه سيترتب عليه نتائج اقتصادية بعيدة المدى وأضرار كبيرة، لأن التجار سيتلاعبون بالأسعار ويتحكمون بالأسواق" (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، ١٩٥٦) .

وتجدر الإشارة الى فيما يخص الرسوم الكمركية اشار النائب عبد الكريم الازري" أن ارتفاع الرسوم الكمركية على انواع من الاقمشة المنخفضة الثمن التي يلبسها الفقراء حيث بلغت ٤٠% من قيمة القماش في الرسم الكمركي ٢٠٠ فلس يفرض على قماش ذراعه بـ ٥٠٠ فلس اما القماش الغالي الثمن الذي يستهلكه الاغنياء يصل نسبه الرسم عليه ٥% فقط اي ان رسم ٢٠٠ فلس يفرض على قماش ذراعه ٤ دنانير ولذلك فان الرسم الجمركي الغالي يتحمله الفقراء وبالعكس سيخفف على الاغنياء" (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، ١٩٥٦)، وفي ذات السياق انتقد عبد الكريم الازري سياسة الدولة الاقتصادية عاداً ايرادات الدولة النفطية ستاراً يخفي وراءه الكثير من مساوىء الوضع الاقتصادي في البلد ،إذ اتخذ وسيله لتغطيه الكثير من العيوب والمساوئ الاقتصادية و الادارية، فضلاً عن التأخير في اجراء الاصلاحات اللازمة (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، ١٩٥٦)، ونرى ان في ذلك اشارة الى تعظيم موارد الدولة الأخرى غير النفطية ٠

دوره في قطاع النفط:

قدمت لجنة الشؤون الاقتصادية النيابية تقريرها حول لائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود بين الحكومة العراقية وشركة نفط خانقين (الشعيبي، ٢٠٠٢)، إذ استعرض رئيس الوزراء نوري سعيد أمام مجلس النواب الفائدة من علاقة الاتفاقيات النفطية وارتباطها المباشر في جميع فصول وأبواب الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢، كما أكد عبد الكريم الازري على ضرورة النظر في تلك الاتفاقيات قبل النظر في وضع الميزانية العامة فضلاً عن ذلك قدم رئيس الوزراء مقترحاً إلى مجلس النواب بالموافقة على إدخال هاتين الاتفاقيتين، ولائحة قانون مصافي النفط الحكومية ولائحة قانون التعديل الأول لقانون مجلس الإعمار في منهاج الجلسة لغرض مناقشتها في مجلس النواب، على أن تكون لائحة قانون تصديق الاتفاقية المبرمة في الثالث من شباط ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية والشركات المذكورة كمادة اولى من المنهاج، أما المادة الثانية التي يتم مناقشتها هي لائحة قانون تصديق الاتفاق المنعقد بين الحكومة العراقية وشركتي نفط خانقين وشركة الرافدين المحدودتين في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٥١، ومناقشة لائحة قانون

مصافي النفط الحكومية كمادة ثالثة من المنهاج ، أما المادة الرابعة تكون مناقشة التعديل الأول لقانون مجلس الإعمار (م. م. ن،الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥١).

ومهما يكن من امر بعد مداخلات مستفيضه من قبل أعضاء مجلس النواب وفي طليعتهم عبد الكريم الازري، وعبد المجيد القصاب وكليهما نواب عن بغداد، واخرون (م. م. ن،الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥١)، فضلاً عن مداخلات رئيس الوزراء نوري السعيد وإجابته عن الأستفسارات المقدمة من قبل النواب تمت المصادقة على المادة الأولى من المنهاج والخاصة بالأتفاقية والتي تم عقدها في الثالث من شباط ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية وشركات نفط العراق المحدودة (هديب، ٢٠٢٠) وشركة نفط الموصل المحدودة (الحمداني، ٢٠١٢)، وشركة نفط البصرة المحدودة (الحلفي)، وبموافقة جميع أعضاء مجلس النواب (م. م. ن،الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥١).

ابدى مجلسا الأعيان والنواب موافقتهم و تمت المصادقة على قانون الميزانية العامة لعام ١٩٥٢ المالية رقم (٨) لعام ١٩٥٢ في الثامن من آذار ١٩٥٢ فيما يخص المادة الأولى من هذا القانون، أما المادة الثانية من هذا القانون خمنت المدخولات بـ (٣٦,١٢٦,٠٠٠) ست وثلاثون مليون ومئة وست وعشرون الف دينار (م. م. ن،الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥١).

من جانب آخر أحيلت الى اللجنة المالية في الاول من حزيران ١٩٥٢ لائحة قانون مبالغ اضافية إلى الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢ المالية ، وقدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس النواب في الثالث من حزيران ١٩٥٢ (م. م. ن،الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥١).

أبلغت شركه نفط العراق الحكومة العراقية بموافقتها على ان يكون مورد العراق من الطن الواحد لا يقل عن مورد الدول المجاورة واستمرت المفاوضات من نيسان ١٩٥١ الى بداية حزيران من العام نفسه، وقد حدد مجلس النواب العراقي المبادئ التي يجب ان يتمسك بها المفاوض العراقي وهي ان تبلغ مجموع الضريبة والحصة العينية ٥٠% من ارباح الشركة (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٠)، وتوافقت الشركات على مطالب الحكومة مع بعض التعديلات وتضمنت الاتفاقية (١٦) ماده وثلاثة جداول واعتبرت نافذه المفعول اعتبارا من الثامن عشر شباط عام ١٩٥٢ وأهم ما جاء في الاتفاقية الآتي:

١- تبلغ حصه العراق ٥٠% من الربح الناتج عن عمليات الشركات في العراق.

٢- من حق الحكومة ان تأخذ النفط عينا بنسبه ١٢,٥% من الانتاج الصافي واصلا على ظهر السفينة.

٣- تعاهدت الشركات بأن لا تقل حصه الحكومة عن ٢٠ مليون ليره استرلينيه سنويا بلغت المصروفات الحقيقية في النصف الأول من السنة ١٩٥٢ المالية (١٧,٠١١,٠٤٤) سبعة عشر مليوناً واحدى عشر ألف واربعة واربعون دينار ويتوقع أن تبلغ مصروفات النصف الثاني من السنة (٢٧,٧١٢,٣٠٠) سبعة وعشرون مليون وسبعمائة واثنا عشر الف وثلثمائة دينار، ويعود السبب في هذا الفرق هو نفقات مصفى (الوند) ورؤس أموال المصارف التي دفعت بموجب قوانينها الخاصة والخمسة ملايين دينار التي خصصت لمهمات الجيش من إيرادات مجلس الإعمار والتي دفعت جميعها في النصف الثاني من السنة ١٩٥٢ المالية، ومن خلال ذلك يخمن مجموع المدخولات بـ (٤٧,٨٤٧,٠٠٠) سبعة واربعون مليون وثمنمائة وسبعة واربعون الف دينار، أما مجموع المصروفات بلغت (٤٤,٧٢٣,٣٤٤) اربعة واربعون مليون وسبعمائة وثلاثة وعشرون الف وستمائة وستة وخمسون دينار (السوداني، ٢٠٢٠) .

شدد وزير المالية عبد الكريم الازري على معلجة تباينت فصول النفقات في ميزانية عام ١٩٥٣ المالية عن الميزانيات الاخرى السابقة، أذ فصلت مديرية التقاعد من ديوان وزارة المالية وتم استحداث قسم خاص بها هو القسم الخامس من الباب السابع بعد ان أصبحت مديرية عامة واستحدث الباب العاشر لوزارة الصحة والحق بها القسمان الخاصان بمديرية الصحة العامة والكلية الطبية، والمستشفى الملكي بعد أن كانا مرتبطان بوزارة الشؤون الاجتماعية، كما استحدثت مديرية القرى والأرياف العامة في القسم السادس من وزارة الشؤون الاجتماعية، أما الباب الخامس عشر خصص لوزارة الزراعة والحقت بها المديريات العامة، الزراعة، البيطرة ، البحوث والإرشاد الزراعي، والتشجير والغابات، المساحة ، وكلية الزراعة، بعد أن أصبحت مديرية انحصار التبغ العامة مؤسسة ذات كيان مستقل ولها ميزانية ملحقة بالميزانية العامة ولهذا تم حذف الباب الثاني عشر (ب) من أبواب الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ ، وتم استحداث فصل جديد لتداوي الموظفين والمدرسين المرضى خارج العراق، فضلاً عن أستحداث فصل آخر للتأمين الاجتماعي واعتمدت فيه المبالغ اللازمة (السوداني، ٢٠٢٠).

أما فيما يخص المدخولات في الميزانية لسنة ١٩٥٣، خمنت المدخولات بـ(٣٦,١٢٦,٠٠٠) ست وثلاثون مليون ومئة وست وعشرون الف دينار ، وتم قبض مبلغ آخر خلال السنة لم يكن له حساب في التخمينات قدره (١١,٩٨٠,١٧٧) احد عشر مليون وتسعمائة وثمانون الف ومائة وسبعة وسبعون دينار ، وجاء هذا المبلغ الذي تم قبضه من مجلس الإعمار (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين دينار وفق المرسوم رقم (٧) لسنة ١٩٥٢ (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٣) أما مدخولات ميزانية لسنة ١٩٥٣ المالية فقد خمنت بـ (٤٢,٨٥٠,٠٦٧) اثنان واربعون مليون وثمنمائة وخمسون الف وسبعة وستون دينار، وبهذا سوف تقل عن المصروفات المخمنة للسنة نفسها بمبلغ قدره(٥,٠٨٢,٣٨٨) خمسة ملايين واثنان وثمانون الف وثلثمائة

وثمانية وثمانون دينار، ويعود السبب في هذا الفرق بين المصروفات والمدخولات للسنة ١٩٥٣ المالية لأسباب التي تم ذكرها آنفا (السوداني، ٢٠٢٠).

ومهما يكن من امر بعد موافقة أعضاء مجلس النواب ووزير المالية عبد الكريم الازري على مناقشة لائحة الميزانية المؤقتة لشهري نيسان وآيار لسنة ١٩٥٣ ، وجاء في المادة الأولى من لائحة القانون يرصد مبلغ قدره (٥,٩٤٢,٥٢٠) خمسة ملايين وتسعمائة واثنان واربعون الف وخمسمائة وعشرون دينار، ويكون هذا المبلغ على حساب ميزانية السنة ١٩٥٣ المالية لسد نفقات الدولة (م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ١٩٥٣)

جهوده في انجاح اقرار مشروع الثرثار

عانى العراق من الفيضانات (زغير، ٢٠٢٠) نهري دجلة والفرات عبر القرون الماضية ولم تكن ظاهرة غريبة وحديثة في تاريخ العراق بل عرفها العراقيون منذ القدم، إذ سببت الفيضانات خسائراً وأضراراً للمزارع والمدن، وتركت وراءها آثاراً عدة، إذ شرد السكان وأتلفت مزارعهم وبيوتهم وأزهقت أرواح بعضهم. ولم تنفع الوسائل البدائية لدرء خطر الفيضان، كأقامة السدود الترابية، وتقوية حافات نهري دجلة والفرات، لذا اهتم المختصون بهذا الشأن بتلك المشكلة وكان من بين أهم الحلول هو اقامة مشاريع كبيرة، للسيطرة على تلك الفيضانات، وكان من أوائل تلك المشاريع هو مشروع الثرثار (الجليلي، ١٩٦٨).

وتجدر الإشارة الى ان العراق شهد حدوث فيضانات عدة ففي عام ١٩٢٦ حدث فيضان نهر دجلة الذي تسبب بغرق الجانب الشرقي لمدينة بغداد، وكذلك شهد عام ١٩٣٥ حدث فيضان اخر دمر الاراضي والبساتين وغمرت المياه منطقة الحاوي في محافظة الموصل واراضي اخرى، كما الحق فيضان عام ١٩٣٧ لنهر دجلة خسائر جسيمة وتضرر الفلاحين جراء ذلك الفيضان على ضفة النهر، كما الحق فيضان نهر ديالى عام ١٩٣٨، اضرار كبيرة بالزراعة ،اذ غرقت البساتين الواقعة على ضفتي النهر، فيما شهد العام ١٩٤٠ فيضان اخر وقد صنف من الفيضانات العنيفة والقوية، لأنه شمل نهري دجلة والفرات في ان واحد واصابت مزارع البلاط الملكي بأضرار كبيرة وتضررت مزارع الالوية، التي وصلها سيل الفيضان سيما البصرة، وفي عام ١٩٤٢ حدث فيضان شط العرب الذي غمر مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية، وتوالت الفيضانات وكان اشدها فيضان عام ١٩٥٤ كان كارثه على العراق اذ شمل اضرار واسعه من الاراضي وجميع مرافق الحياة (زغير، ٢٠٢٠).

ومهما يكن من امر أنشأ مشروع الثرثار خصيصاً لإنقاذ بغداد والقسم الجنوبي من العراق من الفيضانات، وهو من المشاريع التي أنشأت كذلك لإعمار العراق ورفع مستوى معيشة سكانه، يقع منخفض الثرثار بين نهري دجلة والفرات في الشمال الغربي وعلى بعد (١٦٠)كم شـــــمال بغداد (مناتي)،بدأت الفكرة في عام ١٩٤٨ عندما قامت الحكومة العراقية باستقدام هيئة استشارية

هندسية من اجل القيام بالدراسات والبحوث من اجل انشاء سدود ونواظم وخزانات لتوفير المياه وقت الشحة ولدرء خطر الفيضانات التي كان يشهده العراق بشكل مكرر، وجاءت فكرة الاستفاده من منخض الثرثار الذي يقع شمال غرب تكريت وشمال الرمادي، "ويعد اكبر منخفضات العراق الطبيعية ، وتم حفر قناة الثرثار عام ١٩٥٥ تبدأ من سامراء وتصل نهر دجلة بالمنخفض وتم لاحقا ربط منخفض الثرثار بنهري دجلة والفرات وبالتالي تم تنظيم عمليات خزن وتفريغ المياه، وتم عمل في هذا المشروع الفي عامل و١٤٠ مهندس وذهب ضحية انجاز هذا المشروع ثلاثة المان وعشرة عراقيين، ومنشأت بحيرة الثرثار تشمل ، ناظم سامراء ١٩٥٦، ناظم الثرثار انشى عام ١٩٥٦، وناظم مخرج الثرثار انشئ عام ١٩٧٦، وثم انشئ ناظم التقسيم الاول الفرات ، وناظم التقسيم الثاني دجلة ثم انشاءه عام ١٩٨١، فضلا عن ناظم الشلاله الذي انشئ ايضاً عام ١٩٨١، وسد الثرثاء الذي انشئ على نحو متكامل عام ١٩٨٥ (العبيدي، ٢٠٠٩).

وتجدر الإشارة الى ان عبد الكريم الازري اشار:" اني كنت مصمماً ان لا اغرق في الاعمال الروتينية ، فاستدعيت الى مكتبي في وزارة المالية عبد الامير الازري – الذي كان وقتئذ مديراً عاما للري– ولم تمضي على تأليف الوزارة الا مدة قصيرة – ورجوت منه ان يخبرني بالمشاريع كاملة الدراسة والتصميمات الجاهزة – للمناقصة والتي يمكن تمويلها بالاستقراض من بنك الاعمار الدولي فقدم لي مذكرة عدد فيها تلك المشاريع وكان في رأس القائمة مشروع الثرثار الذي كان قد سبق للبنك الدولي ان اطلع على جميع تفاصيله من الخبراء الذين اوفدهم لدرسه وابدى استعداده لإقراض الحكومة العراقية المبالغ المطلوبة لتمويله وفضلا عن مشروع تعلية سدود بحيرة الحبانية (سوسه، ١٩٦٤) لزيادة سعة الخزن فيها ، ومشروع سد الرمادي (مناتي) على الفرات ومشروع توسع شط الحلة (جاسم، ٢٠١٣)، وجميع هذه المشاريع كانت قد درستها واعدتها واحضرت تصاميمها من دائرة المشاريع الكبرى في مديرية الري العامة ، وقلت في نفسي لنبدأ بالمشروع الاول ، وهو مشروع الثرثار، الذي هو في الواقع مشروعان : مشروع مكافحة الفيضانات الذي يأخذ مياه الفيضانات من نهر دجلة الى منخفض الثرثار وينقذ مدينة بغداد وحوض دجلة الجنوبي من الغرق ، ومشروع الارواء الذي يرجع قسماً من المياه المختزنة في بحيرة الثرثار الى نهري دجلة والفرات . فوجهت كتاباً من وزارة المالية – مع انها ليست الوزارة المسؤولة عن هذا الموضوع – الى سكرتيريه مجلس الوزراء طلبت فيه عرض الدور الاول من مشروع الثرثار – على مجلس الوزراء لإقراره وتخويل وزارة المالية مفاوضة البنك الدولي بشان القرض المطلوب" (الازري، ١٩٨٢)، ونجحت الحكومة العراقية في العاشر من حزيران ١٩٥٠ في الحصول على قرضين من الحكومة البريطانية و البنك الدولي الأول مقداره ثلاثة ملايين ليرة استرلينية والثاني مقداره(١٢,٨) مليون دولار امريكي وذلك من أجل تمويل مشروعي سد سامراء وخزان الثرثا (المحمدي، ٢٠١٢)، اللذان تمت الموافقة على تمويلهما من القرض بموجب القرار

الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته الخامسه والستين بتاريخ السابع والعشرين من حزيران ١٩٥٠، عطفاً على ايضاح أهمية المشروع المقدم من قبل وزير المالية عبد الكريم الازري بكتاب الوزراة المرقم ٦٧٧/٣١١٩ في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٠،كم وضح فيه نصوص الاتفاقية المبرمة مع البنك (د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ١٩٥٠)٠

عد وليام ويلكوكس(WilliamWilcox) (القصير، ٢٠١٧)، أول من اقترح استعمال الثرثار لتحويل فيضان مياه دجلة اليه، وبالتالي التقليل من الخسائر التي تصيب البلاد وقت الفيضان، وقد أوضح ذلك من خلال التقرير الذي رفعه الى الحكومة العثمانية سنة ١٩١١، وعلى أثر ذلك أجرى مسحاً على بحيرة الثرثار، إلا انه لم يكمل عمله بسبب النزاع الذي كان دائراً بين قبيلتي شمر والدليم في تلك المنطقة سنة١٩١٠، إلا أنه تمكن من مسح مستويات الأراضي، حتى توصل الى تعيين منسوب قعر البحيرة البالغ ثلاثة أمتار تحت سطح البحر (سوسة، ١٩٦٥). واقترح فتح قناة بين دجلة وبحيرة الثرثار، تبدأ في نقطة في جوار (الاصطبلات) في الاتجاه الجنوبي الغربي، وتنتهي الى بحيرة الثرثار، واقترح ايضا اقامة سد على نهر دجلة مقابل سور القادسية لرفع منسوب خزين المياه والافادة منه في موسم الجفاف (مناتي).

بدأت المفاوضات انفة الذكر عام ١٩٥٠ مرة اخرى وجرت في لندن ثم انتقلت الى العاصمة الأمريكية واشنطن(Washington) بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرفاً في المفاوضات، وتعثرت كثيراً بسبب العراقيل الكثيرة التي كان يضعها وفد البنك الدولي وكان عبد الكريم الازري على اتصال مستمر باعضاء مجلس الاعمار (الفتلاوي، ٢٠١٧).

ازاء ذلك استدعى عبد الكريم الازري سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد الى مكتبه الخاص في وزارة المالية و أبلغه بانزعاج الحكومة العراقية من تصرفات ممثلي البنك الدولي، وقال له:" ان هذا اول قرض نحاول الحصول عليه من البنك الدولي من أجل انشاء مشروع ناجح لا غبار عليه بتاتاً، بشهادة كبيرة مهندسي البنك الدولي للإعمار" (الازري، ١٩٨٢).

من جانبه وافق سفير الولايات المتحدة الأمريكية على طلب عبد الكريم الازري ووعده بالتوسط لتذليل الصعوبات، فتم الحصول على القرض بعد ان قبلت الحكومة العراقية بشرط لم يكن من السهل عليها قبوله، وهو وضع ايراداتها من النفط ضماناً للقرض واشار عبد الكريم الازري انه تم القبول بهذا الشرط "لأننا كنا عازمين على الايفاء بتعهداتنا مهما كانت الظروف" (كامل علاوي الفتلاوي وآخرون، ٢٠١٧)

وتجدر الإشارة الى انه أكد عبد الكريم الازري ان ذلك القرض رُصد من أجل انشاء مشروع الثرثار واضاف ان بنك الاعمار الدولي ابدى تعاونه مع العراق في تحقيق ذلك المشروع واضاف ان من شروط البنك هي تكون المشاريع مدروسة ومهمة وان يكون الاستقرار سائداً في البلد المقترض وان تكون ميزانية الدولة متوازية وسليمة، وأضاف ان الحكومة ساعية لإيجاد توازن بين

الدخل والصرف في الميزانية واكد ان المشاريع الانشاء والاعمار تقع على عاتق مجلس الاعمار بشكل كامل من حيث دراستها وتدبير امورها ، واكد على استقرار الوضع الاقتصادي في العراق (جريدة الحوادث، ١٩٥٠).

بعد نجاح العراق في الحصول على القرض أعلاه ،قدم عبد الكريم الازري لائحة قانونه وشروطه الى مجلس الوزراء ووافق عليها واقره (د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ١٩٥٠) ، ثم عرضت على مجلس الامة الذي صادق عليها واصبحت قانوناً برقم(٥٤) لسنة ١٩٥٠، واشرف مجلس الاعمار على تنفيذ المشروع، إذ أعلن مناقصته ، كما احال بناء سد سامراء على شركة روبلن(Roblen) الالمانية بمبلغ (٤,٩٤٨,١٠٠) دينار عراقي ، وفي الوقت ذاته احيل حفر القناة الموصله بين السد ووادي الثرثار الى شركة بالفور بيتي(BalfourBeatty) بمبلغ (٥,٩٦٢,٠٠) دينار عراقي، ونظراً الانتعاش العوائد النفطية، تم توفير قسم من أموال القرض ولم تصرف بشكل كامل مما مكن الحكومة العراقية من سداد القرض (الازري، ١٩٨٢)، جاء ذلك بعد ان أصدر مجلس الوزراء قراراً بتخويل وزير المالية عبد الكريم الازري بأن يخصص للبنك الدولي ما يراه مناسباً من جميع العوائد النفطية لضمان تسديد جميع المبالغ المستحقة لحساب القرض، كما فوض القرار وزير الأقتصاد بأن يصدر تفويضاً لا يقبل النقض الى شركات النفط لدفع حصص النفط الى البنك بشكل مباشر وبمتابعة خاصة من قبل وزير المالية (كامل علاوي الفتلاوي وآخرون، ٢٠١٧) .

ومهما يكن من امر ظل مشروع الثرثار مجرد اقتراحات، دون أن يتخذ قرار حاسم بشأنه، الى أن تم تأسيس مجلس الاعمار سنة ١٩٥٠، فكانت معالجة أخطار الفيضانات والوقاية منها من أولى الأعمال التي اتخذها المجلس بهذا الشأن، وقد ثبت بتوقيع اتفاقية بين حكومة العراق والبنك الدولي في١٥ حزيران ١٩٥٠ على اقراض البنك حكومة العراق مبلغ قدره (١,٢٨٠,٠٠٠) دولار لتمويل المشروع ، ضمن هذا التوجه فوجئ الشعب العراقي بهطول امطار غزيرة مصحوبة بذوبان الثلوج في أعالي الجبال وهذا أدى الى ازدياد في مناسيب المياه بصورة واضحة ففي بغداد أدت الى حدوث ثغرة في سدة الكرادة الشرقية وتسببت بكسر سداد الداودية والفرحاتية واليهودية، مما أدى الى حدوث فيضان سنة ١٩٥٠ وغرقت اغلب مناطق بغداد وجراء تلك الكوارث الطبيعية عقد على الفور مجلس النواب جلسته الثالثة والأربعين اذ ناقش فيه النواب بضرورة تعويض الفلاحين والملاكين عما لحـــق بهم من أضـــرار مـــــاديـــة زد على ذلك أوضح وزير الـــمالية عبد الكريم الازري "أن الحكومة شكلت لجنة لتقدير الاضرار بسبب حصول خلاف على المساحة المتضررة من فيضان سنة ١٩٤٦" وبما ان اللجنة لم تتوصل الى تقدير تلك الاضرار وطالب نائب لواء بغداد إسماعيل الغانم ، الحكومة تعويض المتضررين (زغير، ٢٠٢٠).

تطرق الخبراء البريطانيون في شؤون الري الى مشروع الثرثار، في تقرير لهما عن تنظيم مياه نهري دجلة والفرات في الثاني عشر من اب عام ١٩٥٢نصه "على العراق أن يعالج مشكلتين الاولى من أجل السيطرة على مياه دجلة والفرات، وأن يتخذ التدابير اللازمة لمنع الأضرار والاخطار، والمشكلة الثانية، أن تهيئ مياه الري في الوقت المناسب من السنة لزيادة انتاج المحاصيل، وأن الطريقة التي يمكن استخدام بحيرة الثرثار لأغراض الخزن والري، هي أن يتم املاء البحيرة الى حافتها العليا بعد مرور سنوات عدة، وبذلك تكون الفائدة من استخدام هذه البحيرة مزدوجة" (سوسة، ١٩٦٥).

ومن الجدير بالذكر انه رغم الصلاحيات التي منحها متصرف العمارة الى الموظفين الاداريين في اللواء في جمع العمال واستخدامهم في تحكيم السدود ضمن مناطقهم ووحداتهم الادارية ليتمكنوا من مواجهة الفيضانات الا ان تلك الاجراءات لمتحد من خطر فيضان نهر دجلة عام ١٩٥٤ الذي عُد من اكثر الفيضانات و خطرها واكثرها ضرراً ، فقد سبب اضررا كثيرة للبلاد وترك اثاراً اجتماعية عدة وحدث ذلك الفيضان على اثر هطول امطار غزيرة في كل الالوية مما ادى الى غرق المناطق والشوارع والبيوت (حسن، ٢٠١٨) (صالح، ٢٠١٠) .

تأسيساً على ذلك قدم وزير المالية عبد الكريم الازري لائحة قانونية بفرض مشروع الثرثار وبمقدار ثلاثون مليون دولار أمريكي وتم عرضها على البرلمان فشرعها (الازري، ١٩٨٢)، وذلك بعد تحسن الوضع المالي للخـزينة العراقية بسبب زيادة عوائد النفط (الازري، ١٩٨٢).

وتجدر الإشارة الى انه بعد افتتاح المشروع في الثاني من نيسان عام ١٩٥٦من قبل الملك فيصل الثاني بيوم واحد اويوميين اتصل نوري السعيد تلفونيا بعبد الكريم الازري وسأله"هل تريد ان تشاهد المياه تتدفق الى وادي الثرثار. فقلت له أكون مسرورا جدا واشكرك على هذه الالتفاتة الكريمة قال اذن سأدعوك لركوب طائرة الهليو كبتر" (الازري، ١٩٨٢).

يمكننا القول بأن مشروع الثرثار يعد من المشاريع المهمة والتي تحسب لوزير المالية عبد الكريم الازري ، كونه أول من ساهم في انجاز ذلك المشروع الحيوي ، فضلاً عن ودوره في نجاح حصول العراق على قرض البنك الدولي.

الخاتمة :

تميز عبد الكريم الازري بكثرة مناصبه الوزارية التي شغلها وعدم تنوعها، إذ تكرر استيزاره للمالية أكثر من مرة، وقد تولى وزارة التموين مرة واحدة في وزارة حمدي الباجه جي الثانية وفي ظروف صعبة عندما كان الوضع الاقتصادي للعراق متردياً للغاية وذلك لتأثير أوضاع الحرب العالمية الثانية السيئة عليه مما انعكس على وزارته التي جاءت دون المستوى المطلوب الذي كان متوقعاً لها كونه أول وزير للتموين في العراق والذي قدم الجهد الكبير في سبيل نهوض الاقتصاد العراقي وتحسينه. وقد تولى عبد الكريم الازري وزارة المالية لاكثر من مرة .

كما شغل مناصب عدة ادارية تدرج فيها بناءً على ما ابداه من الخبرة والكفاءة والاخلاص في العمل فضلاً عن سمعته الحسنة ، حتى كون له رصيداً حافلاً بالاعمال الخالدة ، والتي تركت الاثر الطيب في سكان البلاد ، ومرؤسيه في العمل ، وكان لهذا الرصيد الاثر الكبير في اختياره لاول منصب في حياته السياسية .

أظهر في أثناء عمله أنه كان حريصاً على أموال العراق ومصالح شعبه ويسعى دائماً الى ايجاد موارد مالية للعراق، ومعالجته العجز المالي الذي كانت تعانيه الدولة العراقية وهي في بداية نشأتها وهذه مهمة صعبة ولاسيما أن ميزانية الدولة كانت مثقلة بنفقات قوات الجيش البريطاني ومعالجته الوضع الاقتصادي، ولعل أهم ما سجل لـ عبد الكريم الازري من مأثر وطنية صادقة، هو موقفه في مفاوضات النفط فقد أصرّ على دفع عوائد النفط بالذهب على الرغم من ضغوط المفاوضين، لجعله يتراجع عن موقفه لكنه بقي متمسكاً برأيه لإدراكه لأهمية الموضوع فيما يختص بالعراق في المستقبل، وهذا ما أثبتته الأوضاع المالية العلمية بعد ذلك.

وقبل ان نغادر هذه المرحلة من حياته ، نقول بأن عبد الكريم الازري آمن ، بأن الاقتصاد ، ميدان خاص ، له قوانين ، ومحركات ، تفرض سلوكاً معيناً على من ، يخوضه ، ومنذ نشاطه السياسي والاقتصادي الاول في العراق وتحديداً عمله الوزاري اقتنع قناعة مطلقة ، بان القوى الدولية الكبرى هي التي تؤلف ، العامل الاساس الاول والاخير ، في تقرير ، مصير مجرى الاحداث في المنطقة ، ومن هذا المنطلق ، هادن البريطانيين ، وأصبح ساعياً لصداقتهم، ولكن ليس بخطٍ ثابت دائماً ، رضوخاً منه للأمر الواقع ، الذي اصبح فيما بعد جزءاً ملازماً لسلوكه السياسي اليومي ، وعلى جميع الصعد ، الامر الذي يفضي دائماً الى ، طريق المساومة ، على حساب المبدأ .

والخلاصة فأن عبد الكريم الازري كان شخصية عراقية وطنية مخلصة ، بكل ما تحمله الكلمة ، وكان حريصاً أشد الحرص للمحافظة على اقتصاد الدولة العراقية الجديدة على وفق الأسس المؤسساتية الحديثة ، والعمل على تحديثها من خلال القوانين ومناقشات مجلس النواب بما يمكن الدولة العراقية من الوقوف على قدميها ، ثم السير في طريق التطور الاقتصادي .

قائمة المصادر :

الوثائق

١) د.ك.و.و، ملفات البلاط الملكي ،قرارات مجلس الوزراء،رقم٣١١/٦٧٧،الجلسة الخامسة والستين،١٥ حزيران ١٩٥٠ .

٢) د٠ك٠و .و، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٦٧٧، قرارات مجلس الوزراء، الجلسة الخامسة والستين،٢٦حزيران ١٩٥٠ .

٣) د.ك.و.و ،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٥٦٠٨،قرارات مجلس الوزراء،الجلسة الخامسة والعشرين ،٢٠ تشرين الأول ١٩٥٣ .

٤) د.ك.و.و،الوحدة الوثائقية ،ملفات البلاط الملكي،رقم الملفة ٣١١/٥٦٠٨،قرارات مجلس الوزراء،الجلسة ١١٣،٨ تشرين الأول ١٩٥٣ .٨ أيار.

٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٦٢٠،قرارات مجلس الوزراء، الجلسة الخامسة عشر،١١أذار١٩٥٠ .

محاضر مجلس النواب

٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، بغداد ، ص٢٦٨؛ محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي الثالث والعشرين لسنة ١٩٤٩، بغداد .

٧) م.م.ن الدورة الثانية عشره، الاجتماع الاعتيادي لسنه ١٩٥١، الجلسة التاسعة، ٢ شباط ١٩٥٢ .

٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة والثامنة ،١ شباط١٩٥٢و ١٢ شباط١٩٥٢ .

٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٣، الجلسة العاشرة.

١٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة السابعة والعشرون، لسنة ١٩٥٣ – ١٩٥٤ .

١١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة، ١٩٥٣، ٢شباط ,١٩٥٣

١٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة العاشرة، ٢٦نيسان ١٩٥١ .

١٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي، لسنة١٩٥٠ ، الجلسة الثانية عشر

١٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤، الجلسة الثالثة عشر، ٤ كانون الثاني ١٩٥٥ .

١٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥ ، الجلسة السادسة عشر ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٦ .

١٦) م .م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥ ، الجلسة الثامنة ، ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ .

١٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة الثلاثين ،١٨نسيان .

١٨) م.م .ن، الدورة الانتخابية الثلاثة العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،الجلسة السادسة عشر،٢ اذار ١٩٥٤ .

١٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،الجلسة السادسة والعشرين،٢اذار ١٩٥٤ .

٢٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة الحادية والعشرين ، ٢٨ نيسان ١٩٥٣ .

٢١) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، ٢٨ ايار ١٩٥٠ .

٢٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦،الجلسة الثانية والأربعين،٣١ أيار ١٩٤٦ .

٢٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٦، ، الجلسة الثالثة، ١٢ شباط ١٩٥٣ .

٢٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦،الجلسه الثامنة،٧ كانون الثاني ١٩٥٦ .

٢٥) .م.ن،الدورة الانتخابية الثالثة عشر،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢،الجلسة الواحد والعشرين،٢٨ نيسان ١٩٥٢ .

٢٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣، الجلسة السادسة ، ١٨ شباط ١٩٥٣ .

٢٧) م.م.ن، تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة لسنة ١٩٥١ .

الرسائل والاطاريح:

١) احمد حردان حسن السوداني ،الميزانية العامة للدولة العراقية في العهد الملكي١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية تربية (ابن رشد)،٢٠٢٠ .

٢) أمجد خضير رحيم محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٩م دراسة تأريخية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية تربية،٢٠٠٤ .

٣) إيمان مصطفى المحمدي، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤ -١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية التربية،٢٠١٢ .

٤) ايمان مصطفى خلف المحمدي، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤-١٩٧٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠١٢ .

٥) حسن ضاري سبع الدليمي ، وزارة المالية العراقية-دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطور العراق المعاصر١٩٢٠-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية التربية،٢٠١٢ .

٦) علاء عباس كاظم عافص القصير، انتفاضات عشائر الفرات الأوسط على الأحداث السياسية في العراق ١٩٣٣-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية،٢٠١٧ .

٧) علي معجل خلف الشعيبي ، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد، كلية التربية -ابن رشد ، ٢٠٠٢ .

٨) علي رياض كوير الفتلاوي، وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٧ .

٩) عيدان شبيب سليم الحمداني، شركة نفط الموصل المحدودة ١٩٢٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٢ .

١٠) لمى محمود رشيد سعيد العبيدي تطور النظام الرقابي المالي في العراق ١٩٣٩-١٩٦٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية تربية(ابن رشد)،٢٠٢٠ .

١١) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم الخـــدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨،أطروحة دكتوراه غير منشـــــورة، جامـــعة الموصل، كلـــية الاداب،٢٠٠٣ .

١٢) ندى شهاب محمد هديب، الخبراء والمستشارون البريطانيون في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ (الدفاع ، المالية، النفط) انموذجا، جامعة الانبار ،كلية الاداب، ٢٠٢٠ .

البحوث

١) حيدر عطية كاظم، الجراة البرلمانية في مجلس النواب العراقي ١٩٤٧-١٩٥٤ النائب عبد الرزاق الشيخلي انموذجا، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، المجلد ١، العدد ٢٠، ٢٠٢٠ .

٢) رحيم فرج داود، موقف الاحزاب العراقية من اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٢، مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت، المجلد ٦، العدد ١٨، كانون الثاني ٢٠١٤ .

٣) عبد الجبار عبود الحلفي، نفط البصرة ١٩٣٨-٢٠١٣، بحث منشور ، مجلة تراث البصرة على الموقع الاتي: https://www.basrahcity.net/pather/report/basrah/١٨٩html.

٤) عبد الرحمن ادريس صالح ، فيضان عام ١٩٥٤ فصل من تاريخ بغداد الاجتماعي، مجلة ديالى ، جامعة ديالى، العدد ٤٤، ٢٠١٠

٥) عمار عبد الرضا ماهود الزبيدي و زينب عباس حسن ، الخدمات العامة في لواء العمارة و اثرها في الحياة الاجتماعية ١٩٢١-١٩٥٨، لارك (مجلة) ،ج١، عدد٣٢، ٢٠١٨، كلية الاداب، البصرة .

٦) غادة يونس عبد الله العبيدي، تحديد المساحة الفيضية للمسطح المائي واستخدامات الارض لبحيرة الثرثار شمال غرب بغداد باستخدام البيانات الفضائية من القمر الصناع، مجلة هندسة الرافدين، جامعة الموصل، المجلد ١٧، العدد ٦، ٢٠٠٩ .

٧) فهد أمسلم زغير، موقف الاحزاب السياسية العراقية من اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الارباح عام ١٩٥٢، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، المجلد ٣٨، العدد ٢٠١٥،٦٨ .

٨) ــــــــــ ،الفيضانات في ضوء مناقشات مجلس النواب العراقي١٩٢٥-١٩٥٨،اكليل(مجلة)،بغداد،العدد٣،أيلول،٢٠٢٠ .

الكتب العربية والمعربة

١) احمد خالد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي(من ١٩٢٠ – ١٩٥٨) ،ج١ ، بغداد، دار الشؤون الثقافيةالعامة،٢٠١٣ .

٢) احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، ج٣، بغداد، ١٩٦٥ .

٣) توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،ط٢،الموسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠١٠ .

٤) حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٩٨,

٥) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، ط١، مطبعة القضاء ، النجف، ١٩٧٣ .

٦) عبد الرزاق الحسني، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨ ، أجزاء .

٧) عبد الكريم الازري ، عبد الكريم الأُزري ، تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠ – ١٩٥٨)، ج١، مركز الابجدية ، بيروت، ١٩٨٢ .

٨) عبدالله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي١٤تمو ١٩٥٨-٨شباط١٩٦٢دراسة في التاريخ الاقتصادي،ط١،بغداد،٢٠١٢ .

٩) كامل علاوي الفتلاوي وآخرون ، العراق تاريخ اقتصادي، ج ٤ ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٧,

١٠) مأمون امين زكي ، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٣ .

١١) مير بصري ، أعلام الأدب في العراق الحديث، ج٢، دار الحكمة ، لندن، ١٩٩٤.

الصحف

١) الموقع الرسمي لجريدة الزمان العمارة الاجنبية في العراق، قصة سد الثرثار، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، ينظر الموقع الاتي :

http://azzaman-iraq.com

٢) جريدة الحوادث، العدد ٢٢٢٤ ، ١٢ حزيران ١٩٥٠ .

٣) جريدة الزمان ، العدد ٣٨٠٥، ١٨ نيسان ١٩٥٠ .